

الشيخ مصطفى مبرم



لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجروم



بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس الثَّالث من مجالس التَّعليق والشَّرح على متن " **الآجرُّومية** "، ضمن الدُّروس المقرَّرة في معهد علوم التأصيل التَّابع لشبكة إمام دار الهجرة العلميَّة، وهذا الكتاب هو الكتاب الثَّامن منَ الكتب المقرَّرة في هذا المعهد.

تقدم الكلام في الدرس الماضي على الإعراب، وتقدم أيضًا قبله أن الكلام عند العرب لا يخرج عن ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، لا تخرج أحكامها عن قسمين من جهة الإجمال، أو ثلاثة أقسام من جهة التَّفصيل. أمَّا من جهة الإجمال فإنَّ هذين القسمين:

- إمَّا أن تكون **مُعربة**، والإعراب هو ما تقدَّم بيانه من أنَّه:(**تَغْيِيرُ أوَاخِرِ الكَلِمِ لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَة عَلَيْهَا**).
- وإمَّا أن تكون الكلمة **مبنيَّة**، وهي الَّتي تلتزم حالةً واحدةً، لا يتغيَّر لفظ آخرها وإن تغيَّرت العوامل الدَّاخلة عليها.

وإذا قلنا بأنَّنا نريد أن نتكلَّم على جهة التَّفصيل، فإنَّ جهة التَّفصيل أنَّ هذه الكلمة لها ثلاثة أحكام:

- المتقدِّمان يعني: أن تكون إمَّا معربة.

  وإمَّا مبنية.
- وإمَّا مبنيَّة من جهة اللَّفظ ومعربة من جهة المحل، وهذا أمر مهمٌّ يغفل عن التَّنبيه عليه كثير من النَّاس، ويوقع المبتدئ في الخطإ في الإعراب، وهذا الباب كما قلت لكم هو باب النَّحو، هو الباب الَّذي ينبغي أن يُركَّز عليه؛ بل لا يستطيع طالب النَّحو أن

يستفيد من النَّحو إلَّا إذا أعطى هذا المقام حقَّه.

فنرجع مرَّة أخرى ونقول بأنَّ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: (اِسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى)،

ثمَّ نرجع أيضًا إلى أنَّ الأحكام المتعلِّقة بهذه الأقسام ثلاثة:

- معربة: وهي الَّتي يتغيَّر أواخرها.
- ومبنيَّة: وهي الَّتي لا يتغيَّر أواخرها.
- ومبنية من جهة اللَّفظ ومعربة من جهة المحل.

وسنبيِّن هذه الأحكام مع بيان هذه الأقسام، ونبدأ بـ **الحرف**.

فالحروف الَّتي هي حروف المعاني والَّتي منها: نواصب الفعل، وجوازمه، وحروف الجر، وكثير من الحروف العاملة أو الهاملة الَّتي لها معنى لا تخرج عن كونها مبنيَّة، **فالحروف كلُّها مبنيَّة** من جهة اللَّفظ ومن جهة المحل، ولهذا قال ابن مالك – رحمه الله –:-

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ** وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنا.

هذه قاعدة عند العرب **أنَّ الحروف كلُّها مبنيَّة لا محلَّ لها من الإعراب**.

ومعنى هذا أنَّ طالب النَّحو إذا قطع بأنَّ هذه الكلمة حرف، فإنَّه يُتبعها إذا كانت مركَّبة مع غيرها بحكمها الإعرابي، وهو أن يقول مبني فعلى سبيل المثال: إذا قلت: "سلَّمت على محمد أو صليت على محمد عليه الصلاة والسلام"، "على": حرف، فأنت أولا تقطع بأنه حرف، فإذا قطعت أنه حرف أعطيته الحكم فتقول: حرف مبني، على أي شيء؟ الحروف سماعية في بنائها، وجميع المبنيات فما لفظت به العرب –وهذا سليقة– فإنك تبنيه عليه، والألف لا يقبل الحركات فهو مبني على السكون، فحيث مر عليك حرف من حروف المعاني آخره ألف فاقطع أن بناءه على السكون، "على، إلى، حتى.." كل هذه وما أشبهها من الحروف مبنية على السكون. تقطع بأنه حرف ثم تعطيه الحكم فتقول مبني ثم تعطيه ما يبنى عليه فإذا قلت مثلا: "هل زيد حاضر؟" "هل": حرف من حروف الاستفهام مبني على السكون؛ إذًا كل الحروف مبنية.

– فالمقدمة الأولى: تحكم أنه حرف.

- الثانية: تحكم عليه بالبناء.

- والثالثة: تبين على أي شيء يبنى.

كلها أمورها سهلة.

بهذا نكون قد أخذنا القسم الأول من القسمة الثلاثية للكلام.

نرجع إلى القسم الثاني وهو **الأفعال**، والأفعال سيأتي معنا في كلام ابن آجرُّوم –رحمه الله– مفصلا أنها ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر.

فإذا أردنا أن نطبق على هذه الثلاثة الأقسام الثلاثة الأحكام: هل هي معربة، أو مبنية أو مبنية من جهة اللفظ معربة من جهة المحل، سننظر الآن..

قلنا بأن الأفعال ثلاثة أقسام: ماض ومضارع، وأمر.

- الفعل الماضي: مبني، فكل فعل أدخلت عليه علامة من علامات الأفعال[1] فإن القطع بهذه الحال أنك تحكم عليه بالبناء، وهل هذا البناء من جهة اللفظ، قلنا بأن الفعل الماضي مبني ولن أتكلم على بنائه والخلاف فيه، هل هو مبني على الفتح أو هو مبني على السكون كما إذا اتصل به ضمير، أو على الضم؛ هذا لن نذكره الآن، قد نشير إليه عند ذكر ابن آجرُّوم –رحمه الله– لقسمة الأفعال وقوله هناك: (**والماضي مفتوح الآخر أبدا**)، لكن الذي نريده الآن أننا إذا قطعنا بأن هذه الكلمة فعل وبأن نوع هذا الفعل ماض فإننا نقطع بأنه مبني ولا ننظر إلى محله من الإعراب، وإذا قلت بأنه مبني على الفتح أبدًا ظاهرًا أو مقدرًا فالأمر واسع في هذا وسهل ويسير جدًا.

والفعل الماضي مبني لفظًا ومحلًا بالإجماع.

- الفعل الثاني: **فعل الأمر**، فإذا قطعت بأن هذه الكلمة فعل، ثم عرفت نوع هذا الفعل وأنه فعل أمر، فإن هذا الفعل – يعني فعل الأمر- مبني، وهذا قول البصريين وجمهور النحويين أنَّ فعل الأمر مبني، وابن آجرُّوم سيأتي كلامه في هذا عندما يذكر قسمة الأفعال وأنه يرى بأنه مجزوم، بمعنى أنه معرب وهذا قول الكوفيين.

على ماذا يبنى؟ سيأتي الكلام عليه في باب قسمة الأفعال، وعلى كل حال هو يبنى على ما يجزم به مضارعه، فما جزمت به مضارع الأمر بنيت به فعل الأمر؛ هذه هي القاعدة. سيأتي معنا علامات الإعراب إن شاء الله – تعالى-.

[1] يقصد الأفعال الماضية.

- يبقى معنا القسمة الثالثة من الأفعال؛ لأن الأفعال ثلاثة أقسام، وهو **الفعل المضارع**، وهذا الفعل المضارع هو الذي يشارك الاسم في الإعراب وفي البناء، فإن الفعل المضارع فيه المعرب وفيه المبني، يقول ابن مالك –رحمه الله:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ** وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ** نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

الفعل المضارع هل الأصل فيه الإعراب؟ هل الأصل فيه البناء؟ هذا كلام لن ندخل فيه، الخلاف في هذا بَحْر في كلام النحويين، مَهْيَع في كلام النحويين.

لكن الفعل المضارع يبنى في حالتين لا ثالث لهما:

- الحالة الأولى: إذا اتصلت به نون توكيد خفيفة أو ثقيلة.
- الحالة الثانية: إذا اتصلت به نون الإناث.

فإذا اتّصلت به إحدى النونين[2] فإنّه يبنى على الفتح، وقد جمع الله النونين في موضع واحد ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[3].

فالفعل المضارع إذا اتّصلت به إحدى النونين، فإنّه يكون مبنيًا ويكون بناؤه على الفتح.

وإذا اتّصلت به نون الإناث فإنّه يبنى على السكون: "يَضْرِبْنَ، يُرْضِعْنَ"، فإنّه يبنى على السكون.

لكن هذا البناء ليس بناءً محضًا صرفًا مطلقًا، هو بناءٌ من جهة اللفظ، أمّا من جهة المحل فإنّ له محلًا من الإعراب. فإذا كان الفعل مضارعًا واتّصلت به نون الإناث أو اتّصلت به نون التوكيد فلا تقل مبني وتذهب، تمشي، لا؛ بل لابدّ أن تبيّن محلّه من الإعراب.

في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾[4]

الوالدات: مبتدأ مرفوع بالإبتداء، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره.

يُرْضِعْ: فعل مضارع مبني على السكون باتصاله بنون الإناث، في محل رفع لتجرده من الناصب والجازم.

ونون الإناث: ضمير متصل في محلّ رفع، فاعل

[2] أي نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة

[3](سورة يوسف: 32)

[4](سورة البقرة: 233)

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ "الوالدات".

وهكذا في ما يستقبلك،"يَتَرَبَّصْنَ" وغيرها من الأفعال، المهّم أنّ الفعل إذا كان مضارعًا واتّصلت به إحدى النونين نون الإناث أو نون التوكيد فإنّه يبنى؛ لكن من جهة اللفظ لا من جهة الحكم، قد يكون منصوبًا، قد يكون مجزومًا. إذا قلت مثلاً:

- لَمْ يُرْضِعْنَ، هنا في محلّ جزم بِلَمْ.
- لَنْ يُرْضِعْنَ، في محلّ نصب بِلَنْ.

وهكذا على النواصب و الجوازم.

بهذا نكون انتهينا من القسمة الثانية وهي الفعل.

يبقى معنا **الاسم**، وهذا الاسم هو الذي يكثر الكلام عليه؛ لأنّ المعاني تتوارد عليه، فنحتاج إلى التفصيل.

أوّلا طريقة أهل العلم من النحويين في التصنيف، إذا ذكروا معرب الأسماء، فإنّ لهم طريقتين:

- **الطريقة الأولى**: أن يذكروها من جهة التقعيد، أن يذكروا هذه **الأسماء المبنية** من جهة التقعيد، كما فعل ابن مالك –رحمه الله تعالى– وشرّاح الألفية وغيرهم كثير.

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْـلِ بلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِـقَارٍ أُصِّلَا

هذا من جهة التقعيد، فينظرون إلى الشبه الوضعيّ والشبه المعنويّ، ويلحقون الأشياء بنظائرها.

- **الطريقة الثانية**: هي طريقة الحصر، وهذه سلكها كثير من النحويين، وخصوصًا من المتأخّرين فبيّنوا الأسماء المبنيّة على طريق الحصر، حصروها، أو حصروا مجملها، أكثرها حتى لا نبالغ؛ لأنّها قد تبنى في بعض الحالات وقد لا تبنى... إلخ.

وهذه الطريقة هي أسهل وأيسر للمتعلمين وخصوصًا في هذا العصر، فيحصرون الأسماء المبنيّة؛ لأنها هي القلّة التي يمكن أن تحصر، وما عداها فإنّهم يجعلونه معربًا؛ لكن البناء في الأسماء وفي الفعل المضارع، ليس بناءً محضًا صرفًا، بناء من جهة اللفظ؛ لكن لابدّ أن تبحث عن حكمه الإعرابي.

–تلاحظون الليلة أنّنا لم نقرأ شيئًا من المتن ولا بأس، لماذا؟ لأنّ المقصود هو أن نفهم هذا

الباب.-

فيسلكون مسلك الحصر، قد يذكر بعضهم سبعة من الأسماء -سبعة أبواب يعني- تسعة، عشرة، فيذكرون الضمائر، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام، بعض الظروف، اسم "لا" في بعض الحالات، ما بُني بـ"وَيْه"، مركّب الأعداد من إحدى عشر إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر، المركّبات المزجيّة: بعلبك، حضرموت... إلخ.

هذه الأسماء قالوا هي المبنية، كيف يبنونها؟ على ما لُفظ به، سماعا من العرب، والعرب إلى الآن على السليقة في لفظ ما يُبنى من الأسماء، كلّ الناس يقولون "هؤلاءِ" في جميع الحالات، و"هذا"، ولا أحد يقول "هؤلاءُ"، ولا "هؤلاءَ"، لا، كل الناس يقولون "هؤلاءِ"، يتكلمون بهذه الكلمة، يذكروها بهذه الصورة؛ فهي سليقة في العرب موجودة إلى الآن، فيبنونها على هذه الحركات؛ لكن لا بد من النظر في محلّها من الإعراب.

نظمت هذه الأبواب أو أكثرها التي ذكروها في باب البناء -يعني أبواب الأسماء المبنية-، نظمتها في عدة أبيات، إن كانت في الحقيقة تحتاج إلى مزيد نظر؛ لأنها كانت في مجلس -على كل حال-، ولم أعد النظر فيها من ذلك الوقت:

إن رمت حصرما من الأسما بُني ** فخذه نظمًا رائقًا للمعتنـــي
مركّب الأعداد من إحدى عشر ** لتاسع واستثني منها اثني عشر
موصول الأسماء سوى المثنـــّى ** واسم إشـارة خـلا المثنّـــى
أسماء شرطٍ وكـذا إستفهـــامِ ** واستثنِ أيّا دون ما إبهـــامِ
بعض الظروف بالبناء اشتهرت ** كحيـــث إذ إذا وانتشـــرت
وما بِـ"ويه" ختمــه فلتبنــه إذا ** أفــدت العلم فاحفلـــن به
يُبنى المنادى واسم لا النّافيـــة ** لا مطلقا فالنظم قيد القافيـة
وقد بنوْا أوّل ما قـد ركّبـــــوا ** مزجًا كبعلبك فاقْفُ ما قفـوا
وكل مضمَر له البناء يجـــب ** ولفظُ ما جُرّ كلفظِ ما نُصب

هذه هي الأبواب التي تكون مبنية؛ وسنحاول أن تكون أكثر الأمثلة فيما يتعلّق بهذه المبنيات،

عندما سنأتي بأمثلة في الإعراب؛ لأنها تشكل على كثير من طلبة العلم فيما رأيت، مثلًا إذا جاء إلى "من" و"ما"، وما أشبهها من الأسماء، فإنّه يقول مبني ويذهب، هل هو في محلّ رفع فاعل، في محل رفع مبتدأ، في محل رفع اسم كان، خبر إنّ، نائب فاعل، فاعل، المقصود هو في هذه الحال أنّ طالب العلم لابدّ أن يعطي الحكم الإعرابي لهذه الكلمة.

هذا ما يتعلّق بتحصيل وخلاصة هذا الباب: "**باب الإعراب**" فيما تحصّل من كلام ابن آجرُّوم ومن كلام غيره؛ لأنّه باب مهمّ، وبالأمس ذكرنا أنّ هذا الإعراب قد يكون لفًظا، وقد يكون تقديرًا.

لما ذكر المصنّف – رحمه الله تعالى – الإعراب ذكر أقسامه: (رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ) وتكلّمنا على هذا بشيء من الاقتصار والاقتضاب؛ لأنه معلوم ومفهوم، سيرجع بعد ذلك إلى بيان علامات الإعراب، وهو باب مهمّ جدا، ينبغي على طالب العلم الذي يريد أن يستفيد من جهة النحو أن ينوّع في مذاكرته ،كما سأشير إلى هذا إن شاء الله –تعالى– في الدرس القادم.

سنقف هنا ونسأل الله –سبحانه وتعالى– التوفيق والسداد والهدى والرشاد للجميع فهو ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا إلى يوم الدين.

☆≈★≈☆≈★

المورد العذب الزلال

قال العلامة النجمي – رحمه الله تعالى –:

السؤال الأول : هل ما يفعله العامة عند قبر الحسين والسيدة زينب وقبر البدوي وغيرها من الدعاء لأصحابه، والاستغاثة بهم في جلب النفع ودفع الضر، والذبح لهم، والنذر، وغير ذلك.
هل ذلك شرك بالله أم لا؟

السؤال الثاني : إذا لم يكن ذلك شركاً فما هو الشرك الذي بعثت من أجل محاربته الرسل وأنزلت الكتب وجردت من أجله السيوف وخلقت من أجله الجنة والنار؟!

السؤال الثالث : هل من دعا صنماً منحوتاً من خشب أو حجر أو غير ذلك على صورة ولي، ومن دعا الولي نفسه أو سجد له أو تطوف بقبره، وهتف باسمه سواء أم لا؟!

السؤال الرابع : من دعا الناس إلى التعبد بالذكر والنوافل وترك المنكرات وهم منهمكون في هذه الشركيات مصيب أم مخطئ؟!

السؤال الخامس: وهل دعوته موافقة لدعوة النبي صلى الله عليه وسلم أو مخالفة لها، فإن قلتم موافقة لها فهاتوا الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قبِل من أحد أن يكون مسلما من دون أن يكفر بكل ما يعبد من دون الله، ووالله لن تجدوه، ولن تجدوا إلا ماهو شجى في حلوق القبوريين قذاً في عيونهم!

وإن قلتم بل هي مخالفة لها لزمكم أن تقولوا واحداً من أمرين وتتبعوه بالعمل: إما أن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة سائر الرسل هي الحق الذي لا شك فيه ولا محيص عنه، لأنهم يسيرون في دعوتهم بوحي من الله وأمر منه –تعالى- كما قرر ذلك في كتابه حيث يقول :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾[5]

وإما أن تقولوا أن دعوة غيره هي الصواب ودعوته هي الخطأ، ولا أرى أن أحداً ينتمي إلى شريعته يستطيع أن يقول هذا؛ لأنه لو قاله لزمه الكفر.

وأخيراً فأنا أنقل كلام سعيد حوى من كتاب "تربيتنا الروحية".

سنقف على هذا، والعلم عند الله –سبحانه وتعالى-.

إلى ما نقله من سعيد حوى، وما أدراك ما سعيد حوى. نعم، الله المستعان.



[5](سورة الأنبياء: 25)

الأسئلة

طيب، هذا يقترح على أن تكون طرح الأسئلة والإجابة على العام.

إن شاء الله سيكون هذا، سنستخدم الأسلوبين، سأبدأ بإعراب مثال، وهذا سيكون إن شاء الله من الدرس القادم، وبعد ذلك نضع أيضًا سؤالًا على العام سأكتبه، ومن أراد الإجابة أجاب عليه.

السؤال ١: نجد بعض أهل الأهواء يعيِّر بعض المشايخ باللحن، وعندما نرجع إلى كتب التراجم، نجد السلف يذمون اللحن، وبعض السلف يُذكر عنهم أنهم كانوا يلحنون، فما هو الضابط؟

الجواب: الضابط أن يكون الإنسان عارفًا بالنحو ولكنه يقع منه اللحن؛ أما أن يدخل الإنسان من غير باب أهله–أهل العلم يعني– ولا يدرس النحو، ولا يرفع به رأسًا، ولا يبالي به، وربما ذمه أيضًا، ثم يلحن؛ فهذا هو الملوم.

مثلًا عندما ذكروا في ترجمة مالك أو ترجمة غيره أنهم كانوا يلحنون، كانوا ما يعرفون أن الفاعل مرفوع؟! هذا شيء عسر صعب جدًا، فالاحتجاج عند بعض الناس، لا تُلحِّن هذا الحديث، أو ما أشبه ذلك من هذه الآثار، هذا غلط. غلطٌ إذا صرف طالب العلم عن دراسة النحو؛ كيف ستفهم كلام الله، وكلام رسوله، وكلام الفقهاء وألفاظهم وكلامهم؟ هذا شيء صعب؛ قد روى البخاري في "الأدب المفرد" أن ابن عمر كان يضرب ولده على اللحن؛ لكن ما أدري؟ المقصود باللحن، هل قصد لحن القرآن أو ما شابه ذلك؟ الله أعلم. كذا الذي أحفظه، أحفظ الأثر عند البخاري في "الأدب المفرد".

هذا هو الضابط، على كل حال، وقَلّ أن تجد وإن كان نحويًا وخصوصًا في هذا العصر، اللهجات، عدم التقيّد، عدم معرفة بعض الألفاظ، أو بعض الأحكام النحوية، لا؛ وتجد من يلحن.

من أغرب ما رأيت هذا ما يكون عند كتابة بحث أو تقرير، أن أحد الأفاضل حقق كتابًا لأحد أئمة الدعوة، وقال بأنه حققه على ثلاث نسخ خطية، واستشهد المصنف هذا الإمام من أئمة الدعوة النجدية بقول شاعر عُقَيْل:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرةً ** لعل أبي المغوارِ منك قريب

فقال المحقق المعلِّق في الحاشية: (هكذا في جميع نسخ الكتاب الخطية الثلاث التي بين يدي، وهو لحن) هكذا قال، أو بهذا المعنى أنا بعيد عهد حتى بهذه الكلمة منه؛ ما كنت أدري أني سأذكرها الآن، قال: (وهو لحن: والجادة أن يُقال: لعل أبا المغوار).

هنا هذا المحقق، هو مشى على المشهور عند الجمهور أن "لعل" حرف نصب؛ لكن لابد أن تعلم أن بعض الحروف، وبعض العوامل تعمل عملًا مختصًا في بعض القبائل، مثلما تعرفون في "ما" الحجازية و"ما" التميمية: ما هذا بشرًا، ما هذا بشرٌ، ما هن أمهاتهم... إلخ في "ما" الحجازية.

وَمَا الَّتِي تَنفي كَليسَ النَّاصِبَهْ ** فِي قولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ

فالشاهد من الكلام ما ذكرته لكم من كلام هذا المحقق، أنه قال:(الجادة: لعل أبا المغوار)، كان ينبغي أنه ما دام رأى هذا في الثلاث النسخ الخطية متتابعة على خطه؛ مع أن هذا البيت مما يذكره شرّاح ألفية ابن مالك، يستشهدون به على "لعل" الجارة في لغة عُقَيل الخاصة، فالبيت كما هو، على ما هو عليه بروايته (لعل أبي المغوار)، وتكون "لعل" هنا جارة.

ولهذا كان يقال لا تلحن نحويًا، لماذا؟ لأنه قد يكون له وجه في هذا الباب، وأنتم تعلمون وجوه القراءات، وجوه الإعراب في الأحاديث، في كلام أهل العلم، كثير جدًا احتمال الرفع، احتمال النصب، احتمال الجر... إلخ.

سؤال ٢: يقول كيف يذهب اللحن، وبما تنصح من حفظ المتن وقرأ كم كتاب ولم يشعر بالفائدة؟

جواب: لا، لا أظن أن هذا الشعور يأتي إلى إنسان عاقل درس العلم أبدًا؛ لأن أخ العلم ليس كالجاهل، ومن درس أو حفظ المتن لا شك أنه قبل أن يحفظ، قبل أن يحضر الدرس ما كان يدري أن الفاعل مرفوع وأن المفعول منصوب، والآن عرفها، هذه فائدة؛ وكونه لا يشعر بالفائدة هذا غلط؛ أما كيفية ذهاب اللحن فالذي أنصح به مع دراسة المتن من جهة النظر هو نصيحتان اثنتان:

- التطبيق بالكلام، وهذا الذي كان يحثنا عليه شيخنا مقبل –عليه رحمة الله– عندما تتكلم على الأقل مع إخوانك، مع طلبة العلم في دروسك، في مجالسك، في كلماتك، لا تذهب إلى

اللهجة إلا إذا ندر الأمر فلا بأس.

- والأمر الثاني السماع للذين لا يلحنون وأعني أهل العلم، مثلا محاضرات الأشياخ الذين يتكلمون العربية، مثلًا السماع للأشعار التي تضبط الألفاظ، سماع الأشعار مثل المعلقات السبع وسائر الأشعار وهي كثيرة جدًا، فإن هذه تعينك على ضبط لسانك من اللحن، وقبل هذا وفي مقدمه كلام الله –سبحانه وتعالى–، كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، قراءة الصحيحين، الكتب الستة، الكتب التسعة، وكما قال الزهري –رحمه الله– أول العلم السماع.

وأنا أنصح إخواني مع قراءة القرآن وحفظه بأن يحفظ الشعر بكثرة، ولا أبالغ لا أقول بكثرة حتى لا يذهب بعض إخواننا للفهم الخاطئ، يعني بالسماع لأشعار العرب الفحول الأقحاح، يسمع المعلقات السبع، وإذا حفظ منها شيئًا فذلك أمر حسن كـ "معلقة زهير"، فإن هذا مما يعين طالب العلم، أيضًا "موطأة الفصيح" للمالكي، فهي نافعة في هذا الباب أيضًا، وغيرها من الكتب.

سؤال ٣: بارك الله فيكم، –وفيكم–؛ هل الفعل المضارع القول الراجح فيه أنه معرب؟

جواب: لا، الفعل المضارع الأصل فيه أنه معرب، هو معرب إما من جهة المحل، وإما من جهة اللفظ والمحل، معرب لا شك، إلا في الحالتين –وقد قدّمنا الكلام عليهما–:

حالة اتصاله بنون الإناث، أو اتصاله بإحدى نوني التوكيد.

سؤال ٤:يقول أحسن الله إليكم، بما أن الكلام ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، هل أفهم من هذا أنه يمتنع إعراب مثلا كلمة "أن"، فنقول أداة نصب وتوكيد؟

جواب: كي ما فهمت، هو "أن" من حروف المعاني. طبعًا كثير من المعربين يُمشّون هذا الأمر، فيقولون "أن" حرف نصب... الظاهر أراد "إنّ" ما دام هو كتب "وتوكيد"... لو أنه ضرب لنا مثلًا؛ لأن هذا يقع فيه الخطأ. ما أدري هل هو قصد "أن" الناصبة للفعل أو "إنّ" الناصبة للاسم والرافعة للخبر.

فعلى كل حال، هذه الحروف –أراد هذا أو هذا– هي مبنية لا محل لها من الإعراب؛ لكن كثيرًا من المعربين لا يذكر هذا الحكم الإعرابي، يقولون "إنّ" حرف توكيد ونصب، وهذا أيضًا إذا قلنا بأنه من الحروف الناسخة –كما سأنبه عليه– يعني الداخلة على الأسماء، الداخلة على المبتدأ

والخبر، التي تنصب، فإنهم يقصّرون في الإعراب فيقولون "إنّ" حرف توكيد ونصب، ثم يمضون، والصواب أنها حرف مشبّه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، هذا إعراب، هذا عمله؛ ولكن ما يقولون حرفمبني، لأنهم يمشّون في مثل هذه الأمور. جرت التمشية عندهم عليها.

سؤال ٥: يقول لماذا سمي البناء بناءً ؟ بمعنى ما هو علاقته بالنحو من جهة اللغة؟
جواب: كل معنى لغوي له علاقة عند أصحاب الاصطلاح الذين اصطلحوا عليه في هذا الفن. فالبناء إنما سموه بناء؛ لأنه يلزم حالة واحدة، البناء، البيت المبني هذا هل تلاقيه اليوم في شارع كذا من الدار البيضاء، واليوم الثاني في شارع كذا من مدينة الرباط، واليوم الثالث في شارع كذا من مكناسة الزيتون؟ لا؛ يعني أنه مبني، هذه هي العلاقة اللغوية.

سؤال ٦: أحسن الله إليكم، درسنا عدة متون معكم ولله الحمد فهل تنصحنا بالنسبة للمتون التي ضبطناها أن نضم إليها شروحا أخرى؟
جواب: نعم، ما دام قد انتهيت من الكتاب فأنا أنصحك بهذا؛ بل الذي أنصح به دائمًا أنك لا تترك شيئًا يتعلق بهذا الكتاب إلا وأخذته، إذا كان ممن فتح الله عليك بالمال، مثلًا أنت درست شرح الورقات، كلما مررت بمكتبة، هذا كتاب عمدة، يحتاج أن يُذاكر فيه طالب العلم إذا طلب العلم، يحتاج أن يُذاكر فيه إذا درّس، يحتاج أن يُذاكر فيه إذا أفْتى، وهكذا في سائر المتون المقررة في هذا المعهد، إذا مررت على المكتبات فإنك أي شرح تجده، أي شيء مطبوع عن هذا الكتاب تقتنيه، هذه أصول، هذه تعتبر أُمّهات للعلم، مراجع للعلم فتمضي فيها، ولا شك أن الشروح يمتاز بعضها على بعض.

السؤال ٧: أحسن الله إليكم، ما الفرق بين الكلام والكَلِم؟
الجواب: الكلام هو اللفظ المفيد المركب بالوضع، والكلم هو اللفظ المركب غير المفيد، "إن جاء زيدٌ": هذا كلم؛ "إن جاء زيدٌ كلمتك": هذا كلام.

والله أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وإلى درسنا القادم إن شاء الله -تعالى-.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

★≈☆≈★≈☆